

دلائل الإعجاز

فصل في الكلام على من زهد في رواية الشعر وحرفه وظمه ودم الاشتغال بعلمه وتبذره .
لا يخلو من كان هذا رأيه من أمور : .
أحدُها : أن يكون رفضه له ودمه إليه إيساره من أجل ما يجدُه فيه من هزلٍ وسُخفٍ
وهجاءٍ وسبٍ وكذبٍ وباطلٍ على الجملة .
والثاني : أن يذمه لأنه موزونٌ مقفٌ ويرى هذا بمجرده عيباً يقتضي الزهْدَ فيه
والتنزيهَ عنه .
والثالثُ : أن يتعلَّقَ بأحوالِ الشعراءِ وأنها غيرُ جميلةٍ في الأكثرِ ويقول : قد
ذُمَّوا في التنزيه . وأيُّ كان من هذه رأياً له فهو في ذلك على خطأ ظاهرٍ وغلطٍ
فاحشٍ وعلى خلافٍ ما يوجبُه القياسُ والنظرُ وبالضدِّ مما جاء به الأثرُ وصحَّ به
الخبر .
أما من زعم أن ذمه له من أجل ما يجدُه فيه من هزلٍ وسُخفٍ وكذبٍ وباطلٍ
فينبغي أن يذمه الكلام كله وأن يفصل الخرس على النطق والعيب على البيان .
فمنثور كلام الناس على كل حال أكثر من منظومه . والذي زعم أنه ذم
الشعر من أجله وعاداه بسببه فيه أكثر . لأن الشعراء في كل عصرٍ وزمانٍ
معدودون والعامَّة ومَن لا